أهمية التشخيص المالي في أتخاذ القرارات بأستخدام منهج التحليل المالي لشركة التأمين الوطنية (بحث تطبيقي)

Effect Of The Super leadership In Entrepreneurial Competences Analytical Research

يسر فائق عباس ا.م.د. علاء عبد الكريم هادي البلداوي

جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة موضوع أهمية التشخيص المالي في إتخاذ القرارات المالية في شركة التأمين الوطنية محل البحث و لتحقيق أهداف البحث و للأجابة على تساؤلاته تم أستخدام النسب المالية في تحليل البيانات المالية وتشخيصها بصورة صحيحة للوصول الى القرارات التي تتعلق بالوضع المالي ،حيث تم تحديدها في الجانب النظري للبحث ، أما الجانب العملي فقد اعتمد على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية للشركة وذلك بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى أهداف البحث ، وقد توصل البحث الى أهم الأستنتاجات والتي تتمثل في أنّ نجاح أستخدام المؤشرات المالية للتحليل المالي في شركة التأمين الوطنية يعتمد على المهارات والخبرات وذلك للأستفادة من كل الموارد الموجودة لتطوير من وضع الشركة المالي، وتكشف عن تدني الكفاءة التشغيلية في أستخدام مواردها في عمليات الشركة والذي فسرته مؤشرات النشاط (معدل دوران المدينون ، معدل فترة التحصيل ، ومعدل دوران الموجودات الثابتة).

وأوصت الدراسة بضرورة بذل أهتمام بمؤشرات النشاط كونها تبين الكفاءة التشغيلية والتي تستخدم بها شركة التأمين الوطنية الموجودات أو الموارد المتاحة لديها ، ومن ثم تساعد في كشف الضعف أوتدني الكفاءة في أستخدام الموارد في عمليات الشركة ،وأن يكون قرار شركة التامين الوطنية يستند إلى دراسة وتحليل الوضع المالي والمخاطر التي تتعرض لها ، وعدم الاعتماد بشكل أساسي على النتائج التي تظهرها البيانات المالية.

Abstract

The research aims to study the issue of the importance of financial diagnosis in making financial decisions in the national insurance company in question and to achieve the objectives of the research and to answer its questions. The theoretical research, as for the practical side, was based on preparing an analytical study of the financial position of the company by using the descriptive and analytical approach to reach the research objectives, and the research reached the most important conclusions which are as (The success of using the financial indicators for financial analysis in the National Insurance Company depends on the skills and expertise in order to benefit from all the existing resources to develop the company's financial position, and it reveals the low operational efficiency in the use of its resources in the company's operations, which was explained by the activity indicators (debtor turnover rate, average Collection period, fixed asset turnover).

The study recommended that attention should be paid to activity indicators as it shows the operational efficiency with which the National Insurance Company uses the assets or resources available to it, and then helps to reveal weakness or low efficiency in the use of resources in the company's operations, and that the decision of the National Insurance Company is based on the study and analysis of the financial situation And the risks they are exposed to, and not relying primarily on the results shown in the financial statements.

المقدمة

يعتبر التشخيص المالي للبيانات المالية ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم ، وأتخاذ القرارات المالية الذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الأقتصادية ، إذ أصبح واجباً على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة وتشخيص نقاط القوة والضعف قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، و نتيجة للتطورات الأقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بإداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، لتشخيصها بصورة دقيقة بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها ، وبيان جوانب القوة والضعف فيها، وأتخاذ القرارات السليمة التي من شأنها أن ترفع من قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها على المدى القصير والطويل .

ومن هنا تم اعداد البحث لبيان اهمية ألتشخيص المالي في أتخاذ القرارات ، وقد تم تقسيم البحث إلى المباحث الآتية :

المبحث الاول : منهجية البحث لتكون بياناً للمنهج الذي تم اتباعه لأعداد البحث.

المبحث الثاني : فقد تناول عدداً من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث .

المبحث الثالث : يتناول مقدمة عامة عن التشخيص المالي والقرارات .

المبحث الرابع : تناول مفهوم التحليل المالي وأهم النسب المالية التي تم أستخدامها في البحث .

المبحث الخامس: يتناول التحليل العملي للبحث .

المبحث السادس تناول اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث , حيث تناول الفرع الاول الاستنتاجات وتناول الفرع الثاني التوصيات.

المبحث ألأول :منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث : تفتقر شركة التأمين الى تشخيص الوضعية المالية بأسلوب دقيق للكشف عن مدى كفاءة ونجاح السياسات المالية المتبعة ألأمر الذ يفسر ضعف القرارات المالية المتبعة بسبب أعتمادها على نتائج مالية غير دقيقه ومن ثم يؤدي الى ضعف القرارات ,والذي بدوره يضعف من مركزها المالي في خلق رؤوس أموال أحتياطية كضمان لإيفاء ديونها أي دفع التعويضات، لذلك من الضرورة على شركات التأمين كأسلوب التحليل المالي كونه يعد من الأدوات الأساسية المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لما يتضمنه من مراحل وتقنيات اومؤشرات لتحليل المركز المالي ، حيث أن المحلل المالي يتعامل مع وضعيات مالية متباينة في الصعوبة والذي بدوره يتوجب عليه إتخاذ قرارات مناسبة لمواجهة عدة مشاكل بالمؤسسة ، وحتى يكون القرار المتخذ ناجحاً وفعالاً يستوجب إجراء تشخيصاً ماليا و تحليلياً للمشكله إلى أجزائه الأصلية بغية التعرف على جذوره و أسبابه ومن ثم يمكن لمتخذ القرار أن يستند على أسس علمية دقيقة في عملية إتخاذ القرار. وبناءً على ماسبق فقد حدد البحث المشكلة ألأساسية والتي تتمثل طرح عدة تساؤلات منها :

أ- هل أن اتخاذ القرارات الصائبه في ظل عدم الأعتماد على التشخيص المالي ؟

ب- هل هناك امكانية في الأعتماد على التشخيص المالي ومنهج التحليل المالي لترشيد اتخاذ القرارات؟

ثانياً : أهمية البحث

اكتسب هذا البحث اهميته من خلال سعيه لإيضاح أهمية تشخيص الوضع المالي للشركة ، وتحليل البيانات المالية ، وتحديد أسباب التعثر في نتائجها المالية ، وعليه فان اهمية البحث يمكن تلخيصها بالنقاط الأتية :

1) تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول تحليل البيانات المالية بأستخدام مؤشرات التحليل المالي ، إذ أن عملية اتخاذ القرار لا تتم بالصورة المنشودة بدون توافر مؤشرات مالية مناسبة، علاوة على أن القرارات التي تخص الوضع المالي للشركه يتطلب معلومات أكثر دقة وأكثر تخصصاً ؛ لتأثير ذلك القرار على مستوى جميع هياكل الشركة ،كونه يعتبر من القرارات ألأقتصادية ألأكثر حساسية لما له من تأثير على مستوى ألأقتصاد الوطني.

2) أصبح التشخيص المالي للبيانات المالية ضرورة ملحة بالنسبة لإدارة الشركة والمساهمين والمستثمرين ، وذلك من أجل استقرار الوضع المستقبلي للشركة من حيث قدرتها على الاستمرار وربحيتها وقدرتها على الوفاء بديونها والتعرف إلى خططها التوسعية في المستقبل والجدوى الاقتصادية المرتقبة نتيجة هذا التوسع.
3) من المتوقع أن يسهم هذا البحث في إفادة الشركة مجال البحث ، والجهات ذات الصلة ومتخذي القرار في أتباع المؤشرات التي من الممكن تساهم في تحسين من الوضع المالي في الشركة .
4) اعطاء تحاليل واقعية ونتائج يمكن من خلالها ألوصول الى القرار ألأمثل .

ثالثاً : أهداف البحث : يسعى البحث الى تحقيق مجموعة من الآتيه :

1-محاولة التعرف على التشخيص المالي وأهميته في أتخاذ القرارات .
2-الوقوف على عملية التحليل المالي وخطواته واهم ألأساليب الضرورية في تقييم وتحليل الوضع المالي في شركات التأمين.
3-تسليط الضوء على أهم المؤشرات المالية المستخدمة في عمليه التحليل المالي.
4-تحديد أهم المعوقات والصعوبات التي تعرقل عملية اتخاذ القرار في شركات التأمين .

رابعاً : فرضية البحث:-

ان التشخيص المالي بالأعتماد على منهج التحليل المالي يسلم في ترشيد اتخاذ القرارات .

خامساً: حدود البحث :

1- **الحدود المكانية** : قطاع التأمين العام في العراق وتم أختيار شركة التأمين الوطنية (المجتمع) ،كونها تعد من أعرق شركات التأمين الحكومية في العراق.
1- **الحدود الزمنية** : تم تحديد مدة البحث بين (2012- 2018), وكان اختيار هذه المدة الزمنية لتوافر البيانات التي تخص البحث, وتم اعتماد البيانات المالية التي تخص هذه السنوات للشركة .

المبحث الثاني / الدراسات السابقة

1) دراسة (عباس، 2006) دور التحليل المالي للقوائم المالية في الرقابة وتقويم ألأداء

طبيعة الدراسة	بحث مقدم الى مجلس ألأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين كجزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية .
مشكلة الدراسة	ضعف ألأهتمام بأساليب التحليل المالي وأستخداماتها مما جعل عمليات الرقابة وتقويم ألأداء غير فعالة وليست بالمستوى المطلوب.
هدف الدراسة	بيان أهمية أساليب التحليل المالي وعلى وجه الخصوص أسلوب النسب المالية في عمليتي الرقابة وتقويم ألأداء.
عينة الدراسة	شركة بغداد لتجارة وتسويق المواد الغذائية (مساهمة خاصة)
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي
أهم ألأستنتاجات	1-أن الشركة(عينة البحث)لاتستخدم أساليب التحليل المالي في تقويم أداء الشركة. 2-أن نسب السيولة الفعلية تشير إلى أنخفاضها عما هو مخطط بموجب الموازنة بسبب ضعف التخطيط من جهة ،وأن هذه النسب كانت دون المستوى المطلوب بسبب أنخفاض المبيعات من جهة أخرى.
أهم التوصيات	1-أن أستخدام ألأدارة لأساليب التحليل المالي يمكن أن يساعد في رفع مستوى ألأداء الفعلي وفي بناء الموازنات مما يسهل عملية المقارنة والرقابة على ألأداء 2-ضرورة وضع الموازنات بعد ألأخذ بنظر ألأعتبار أساليب التحليل المالي في مقارنة ودراسة البيانات التاريخية.
أوجه التشابه وألأختلاف	أستخدم الباحث النسب المالية في تحليل البيانات المالية ،وركز على المؤشرات التحليل المالي كأداة من أدوات الرقابة وتقويم الوضع المالي ، أما ركز بحثنا على تحليل الوضع المالي كأداة من ادوات الحكم وأتخاذ القرارات على الوضع المالي في شركة التأمين الوطنية .

2) (الكحلوت ،2005) مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني

طبيعة الداسة	قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسـبة والتمويـل .
مشكلة الدراسة	تحديد مواطن القوة والضعف على مستوى دوائر الائتمان المصرفي ، وعلى مستوى متخذي القرار الائتمـاني ،لتوضيح مدى اعتماد المصارف العاملة في قطاع غزة على المعلومات المالية للعملاء بشكل عـام ،وعلى التحليل المالي لتلك المعلومات بشكل خاص عند اتخاذ القرار الائتماني.
هدف الدراسة	التعرف على مدى اعتماد المصارف العاملة في فلسطين على التحليل المالي كأداة من أدوات اتخاذ القرار لترشيد الائتمان لديه
عينة الدراسة	دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة
منهج الدراسة	منهج تحليلي أحصائي
أهم ألأستنتاجات	1-لا يوجد محلل ائتماني واحد لا يطلب معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان 2- الغالبية العظمى من محللي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين ، لا يستخدمون هذه البيانات الماليـة في التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان . 3 - الذين يعتمدون على التحليل المالي فهم أقلة ولم تتعدى نسبتهم 6% .
أهم التوصيات	1- زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان الحـاليين عبر التـدريب والتأهيل المستمر. 2-زيادة اهتمام محللي الائتمان بكافة النسب المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي التي من شأنها ترشـيد قرار منح الائتمان ، وعدم التركيز على نسبة دون الأخرى
أوجه التشابه والأختلاف	أستخدمت الدراسة العديد من النسب المالية،ألا أنها ركزت على النسب الخاصة بنشاط ألأئتماني في المصارف ، وهذا ما اختلف عن بحثنا الذي ركز على تحليل البيانالت المالية لشركة التأمين .

3) (عدوم، 2015) التشخيص المالي ودوره في ترشيد قرارات منح ألأئتمان

طبيعة الداسة	قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة ماستر في علوم التسيير .
مشكلة الدراسة	كيف يمكن للبنوك التجارية أن تعتمد على التشخيص المالي في ترشيد قراراتها الأئتمانية الموجهة للمؤسسة الأقتصادية؟.
هدف الدراسة	1-عرض أهم الأساليب المستخدمة في تقنيات التحليل المالي من قبل البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة أم البواقي، وتوضيح كيفية استخدامها في تقييم أداء المؤسسة طالبة الائتمان. 2-التعرف على أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الأقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الأئتمانية، وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب .
عينة الدراسة	دراسة ميدانية على البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة أم البواقي .
منهج الدراسة	منهج وصفي تحليلي
أهم ألأستنتاجات	1-من أبرز وأهم المخاطر التي قد تواجه البنوك والتي يجب الحذر منها ودراستها بدقة هي خطر السيولة وخطر عدم السداد وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى. 2-يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية وضرورية للتخطيط المالي السليم، إذ من الأهمية معرفة المركز المالي للمؤسسة طالبة الائتمان قبل التفكير في منحها للائتمان، لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات السليمة في منح الائتمان وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
أهم التوصيات	1-ينبغي على البنك أن يقوم بتطبيق التقنيات الجديدة في منح القروض . 2-أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية يستند إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم أهلية المقترض، وعدم الاعتماد بشكل أساسي على الضمانات في منح الائتمان. 3-ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطر بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن لمعلومات من جهة وربح الوقت من جهة أخرى.
أوجه التشابه والأختلاف	أستخدمت الدراسة العديد من النسب المالية،ألا أنها ركزت على النسب الخاصة بنشاط ألأئتماني على النشاط المصرفي ، وهذا ما اختلف عن بحثنا حيث شمل النسب التي تطبق على النشاط التأميني .

المبحث الثالث

المطلب الأول : (الأطار النظري للتشخيص المالي)

تمهيد : يعتبر التشخيص المالي أحد الأليات المستعملة في التحليل فهو يساعد المؤسسة على التعرف على الإختالالت التي تعاني منها ، ومن خلالها يتم اكتشاف نقاط القوة و الضعف للمؤسسة التي تساعد على إتخاذ القرارات .

أولاً : تعريف التشخيص المالي

يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل إستخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية. (بن ساسي وقريشي، 2011:42)

ويعرف ايضا بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية إتخاذ القرارات . فعملية التشخيص المالي من أبرز المعالم التي يتوالها المحلل المالي في المؤسسة حيث يساهم في إتخاذ القرارات الصائبة و التي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة.(عبدالكريم، 2017: 14)

ثانياً : أهمية لتشخيص المالي

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية من خلال تقديم المعلومات والبيانات المفيدة والموضوعية والملائمة لها كما يعتبر التشخيص المالي وسيلة مهمة للتنبؤ بالفشل ، وتتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من تطبيق تقنية التشخيص المالي ومن بين هذه النتائج ما يلي- :(عدوم،2015: 30-31)

- تحديد المركز المالي ودرجة الأستقلالية للمؤسسة .
- تحديد مدى تطور أو تحسين الوضعية المالية للمؤسسة وإمكانية تسديد ديونها .
- إمكانية السماح بالأقتراض مجدداً أو النطلاق من هامش ألأقتراض المتوفر.
- استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة .

ثالثاً : طرق التشخيص المالي

أ- التشخيص المالي التطوري : يقوم هذا التشخيص على دارسة الوضعية المالي للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية على أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية ، ويتطلب هذا التحليل نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال ، و يرتكز هذا التشخيص على العناصر التالية.: (عبد الكريم، 2017: 16-17)

1- تطور النشاط : من خالل التغير في رقم ألعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هيكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط

2- تطور أصول المؤسسة: الأصول في مجموع الإمكانيات المادية و المعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة نشاطها وتطورها بين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعد مؤشرا عن الوجهة الأستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو ، البقاء أو الإنسحاب من السوق.

3- تطور هيكل دورة الأستغلال :يتكون هذا الهيكل من العملاء الموردين و المخزونات وهي التي تشكل الأحتياجات المالية لدورة الأستغلال ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط من أجل الحكم على مستوى الإحتياجات المالية.

4- تطور الهيكل المالي : يتشكل هيكل المؤسسة من مصادر تمويل المؤسسة ويمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الأستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الأستدانة على المردودية ... إلخ.

5- تطور المردودية : تعد المردودية أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة في جميع النواحي وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية تمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك عن طريق نسبة المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

ب. التشخيص المالي المقارن: هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة على مؤسسات الناشطة في نفس القطاع وفي نفس السوق أي خاضعة لنفس الشروط الخاضعة لها المؤسسة محل دراسة.

ج. التشخيص المالي المعياري: هو إمتداد للتشخيص المقارن إلا أنه وبدلا من مقارنة وضعية المؤسسة مع مؤسسات الأخرى فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم إختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمره .

المطلب الثاني : ألقرارات واهميتها وأهم الصعوبات التي تواجه متخذ القرار في شركات التأمين

اولاً: تعريف أتخاذ ألقرار:

يعد القرار هو جوهر ولب العملية الإدارية في أي مشروع وبشكل عام يعرف بأنه اختيار المدرك والواعي والقائم على أساس التحقق والحساب في اختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة في موقف معين. (بالعجوز،2010: 99)

وبالنظر إلى أهمية تحديد مفهوم اتخاذ القرار فقد تفرغ لهذا الغرض العديد من الكتاب والباحثين المختصين بالعموم الإدارية ، والغرض من ذلك هو تحديد مفهوم علمي للقرار يمكن أن يتفق أو يبتعد عن المفهوم الدارج وذلك كما يلي:

عرف (John &others) القرار بأنه" بديل الحل الذي تم أختياره من بين بديلين أو أكثر من بدائل الحلول الموضوعة لحل المشكلة". (John &others, 2005: 166)

وكما عرف العلاق القرار بأنه "هو الأختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل: أكتساب حصة أكبر من السوق تتحقق بأتخاذ قرار بتخفيض التكاليف ،توفير الوقت ،زيادة حجم الأنتاج والمبيعات وتكون هذه المعايير عديدة لأن جمع القرارات تتخذ وفي ذهن قائم على بعض المعايير ، ويتأثر أختيار البديل الأفضل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة.(العلاق،2008: 73)

كما عرف القرار بأنه " الاستجابة الفعالة التي توفر النتائج المرغوبة لحالة معينة أو لمجموعة حالات محتملة في المنظمه.(كنعان،2009: 75)

من هذه التعاريف يمكن استنتاج أن اتخاذ القرار هو عملية الاختيار بين مجموعة من البدائل في ظل توفر ظروف معينة لتحقيق نتائج وأهداف مسطرة وذلك من خلال أتباع سلسلة من الخطوات متتابعة تبدأ بتشخيص المشكلة وتنتهي بتقييم فاعلية البديل الذي تم أختياره.

ثانياً : أهمية اتخاذ القرارات

تنبع أهمية اتخاذ القرارات من ارتباطه الشديد بحياتنا اليومية كأفراد وجماعات، ومنظمات إدارية صغيرة وكبيرة، محلية ودولية، هذا بالإضافة إلى أن موضوع اتخاذ القرارات يحظى بأهمية خاصة من الناحيتين العلمية والعملية : (بالعجوز، 2010: 100-101)

1- أهمية القرارات من الناحية العلمية:

- تعد القرارات الإدارية وسيلة علمية وفنية حتمية لتطبيق السياسات والإستراتيجيات للمنظمة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية وعلمية .
- تلعب القرارات الإدارية دورا حيوياً وفعالاً في القيام بكافة العمليات الإدارية، مثل التخطيط والرقابة والتنظيم وغيرها.
- تؤدي عملية اتخاذ القرارات دورا مهما في تجسيد، تكييف، تفسير وتطبيق الأهداف والسياسات والإستراتيجيات العامة في المنظمة .
- تؤدي القرارات الإدارية عن طريق عملية اتخاذ القرار دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية عن طريق استعمال وسائل علمية وتكنولوجية متعددة ومختلفة للحصول على المعلومات اللازمة للتنظيم الإداري.

2- أهمية القرارات من الناحية العملية:

- تكشف القرارات الإدارية عن سلوك وموقف القادة والرؤساء الإداريين، وتكشف عن القوى والعوامل الداخلية والخارجية الضاغطة على متخذي القرار. الأمر الذي يسهل مهمة الرقابة على هذه القرارات، والتحكم فيها والتعامل مع هذه المواقف والضغوط مستقبلاً بصورة حسنة.
- تعتبر القرارات الإدارية وسيلة أختيار وقياس مدى قدرة القادة والرؤساء الإداريين في القيام بالوظائف والمهام الإدارية المطلوب تحقيها وأنجازها بأسلوب علمي وعملي.
- تعتبر القرارات الإدارية ميداناً واسعاً للرقابة الأدارية .

ثالثاً :أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه عملية أتخاذ القرار في شركات التأمين

غالباً مايواجه متخذي القرار العديد من الصعوبات والتحديات التي تعرقل عملية أتخاذ القرار السليم ومن أهمها:(سبسبي،2011: 71)

1- نقص البيانات والمعلومات المتاحة أو قلتها أو عدم الوثوق بها عند اتخاذ القرار.
2- صعوبة تحديد المشكلة المراد معالجتها ،لاسيما أذا أتسمت هذه المشكلة بتداخل المتغيرات المختلفة التي يتعذر معها تحديد الأسباب الأساسية التي ساهمت بها.
3- عدوم توفر الوقت اللازم لمتخذ القرار في أطار عملية أتخاذ القرارات ،وخاصة في القرارات التي غالباً مايكون عامل الوقت المتاح حاسماً في أتخاذها.،
4- أن عدم القدرة في تحديد البدائل المتاحة بدقة من ناحية ، وكذلك عدم القدرة من تحديد المنافع أو العيوب التي ترتبط بكل بديل من البدائل المتوفرة يعد من أهم الصعوبات التي تواجه متخذ القرار.
5- صعوبة تحديد الأهداف المراد أنجازها.

المبحث الرابع (مدخل تعريفي التحليل المالي)

أولاً : تعريف التحليل المالي

عرف العديد من الاكاديميين والمختصين التحليل المالي بتعاريف مختلفة بسبب استخداماتة المتنوعه على الرغم من ان مصادر معلوماتهِ واحدة، وتتمثل في القوائم المالية financial statements ومن هذه التعاريف نستعرض الأتي :

عرف (أبو زيد) التحليل المالي بأنه (دراسة وتحليل منظمة للبيانات والمعلومات المتاحة الحالية والتاريخية حول المشروع من خلال القوائم المالية والمصادر الأخرى، بأستخدام أساليب وأدوات رياضية وإحصائية للحصول على الدلالات ومؤشرات إضافية ، تساعد في تقييم الأداء الحالي للمشروع ، واستشراف الوضع المستقبلي له).(أبو زيد، 2009: 21)

كما عرف(مطر) التحليل المالي (هو عملية يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد اهمية وخواص الانشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر اخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم اداء المنشاة بقصد اتخاذ القرارات). (مطر،2003: 3)

ثانياً : خطوات التحليل المالي: يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة من الخطوات المتتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل, مثل اختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل, تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة. ، بصفة عامة, ان خطوات التحليل المالي هي – :(الحيالي،2004: 25-26)

1- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل, مثل تحليل قدرة الشركة على الوفاء بألتزاماتها الجارية, أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي , أو تحليل انتاجية العمل .....الخ.
2- جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل, فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بألتزاماته الجارية, فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وانواعها المختلفة لفترة معينة, ومن ثم تحديد الألتزامات الجارية لنفس الفترة, أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي, فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات و الأيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج .
3- تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت, وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الاولى على المستوى الفني والعلمي الكادر الذي يقوم بعملية التحليل, ومقدار دراية الشخص أو فريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل
4- تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالأعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل .
5- تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.
6- كتابة الأستنتاجات والتوصيات النهائية .

ثالثاً : التحليل بأسلوب النسب المالية : تقوم فكرة التحليل المالي باستعمال النسب المالية على إيجاد علاقات كمية إما بين بيانات المركز المالي، أو بين بيانات قائمة الدخل، أو بين بيانات قائمة المركز المالي و قائمة الدخل معا، وذلك في تاريخ معين، حيث أن الاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقات على مدى الزمن تسهل عملية التحليل المالي، وذلك لاختصارها لكمية هائلة من المعلومات إلى كمية محددة يسهل استعمالها، بما لها من مؤشرات ذات معنى.(Richard, 2008: 134)،و شرط ان تكون ألعلاقة معبره عن جزء ألاداء ومرتبطة به ومفسره له، وهذا يعني ان هناك علاقات بين ألبيانات ألمحاسبية يجب اعتمادها دون ألاخلال بمكونات ألبسط او بمكونات ألمقام. ومن جانب آخر فان نتائج كل نسبة مالية لا يمكن ان يفهم مدلولها او كيفية ألحكم على ألاداء ألا بمقارنتها ببعض ألمعايير ألقياسية. ومن خلال ألمقارنة بين نتيجة ألنسبة وقيمة ألمعيار ألمستخدم يمكن ألحكم على ألاداء (Kieso, 2000: 12-34) .

-أما أهم النسب والمؤشرات المستخدمة في التحليل المالي هي : (الحناوي ،2005: 51)

1) نسبة السيولة: هي مجموعة النسب المخصصة لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وتتمثل هذه النسبة بألأتي:

I. **نسبة السيولة النقدية:** وتشيرهذه النسبة الى مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين موعد استحقاقها, أي ان الأصول تتحول الى نقد ويستخدم النقد بدوره في سداد التزاماتها قصيرة الأجل. وتحتسب نسبة السيولة بقسمة الأحتياطيات الفنية(والتي هي المبالغ التي يجب على المؤمن أو معيد التأمين أقتطاعها وألأحتفاظ بها لمواجهة التزامات الشركةالمترتبة عليها لحملة الوثائق والمستفيدين) إلى الموجودات المتداولة ،والحد النمطي المقبول لهذه النسبة هو ألا يزيد عن 100% حيث يتم أحتسابها اعتماداً على القرار رقم /210/لعام2005 الصادر عن هيئة الأشراف على التأمين.

نسبة السيولة = الأحتياطيات الفنية / الموجودات المتداولة

II. **نسبة التداول:** تحسب نسبة التداول بتقسيم الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة . وتقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة ألجل من خالل موجوداتها المتداولة.

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

2) **نسب النشاط:** تقيس هذه النسب مدى كفاءة أستخدام الشركة للموارد الماليه والمتمثلة بالموجودات أو الموارد المتاحة لها وذلك بأجراء المقارنات بين مستوى المبيعات ومستوى الأستثمار في عناصر الموجودات . وتساعد هذه المقارنات المحلل في كشف نقاط الضعف (تدني كفاءة استخدام الموارد) في عمليات الشركة. وتقسم إلى:

i. **معدل دوران الأصول :** يقيس هذا المعدل كفاءة الأدارة في أستخدام الأصول أو ألأستثمارفي المشروع لتحقيق قدر كبير من المبيعات ويتأثر بنمو المبيعات ومقدار الأستثمار في الأصول ، وكلما زاد المعدل على كفاءة الأدارة ويحدد بالمعادلة الأتية : (الدهراوي،2006: 221)

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / القيمة الدفترية للأصول الثابتة

ii. **معدل دوران المدينون :** ويقيس عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنه . ويدل الدوران العالي للمدينيين على كفاءة تحويل الحسابات المدينة الى نقد ويعني أيضاً أتباع سياسة ائتمانية عالية .وتحسب وفق المعادلة التالية:

دوران المدينون = صافي المبيعات / الحسابات المدينة = مره

وتمثل صافي المبيعات في شركة التأمين أجمالي الأقساط المنتجة مضافاً لها اقساط أعادة التامين الوارد من الخارج مطروحاً منها اقساط التأمين الصادرة الى الخارج .

3) **نسب تحليل الربحية :** تعد مؤشرات الربحية من اهم المؤشرات التي تستخدم في عمليات التحليل المالي والتي توضخ مكانة الشركة بين الشركات المنافسة في الأسواق وكذلك تقرر البقاء في السوق من عدمه .(ذيب وأخرون ،2012: 196)

1. **معدل دوران الموجودات :** تعبرعن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة، و تختلف هذه المؤشرات حسب طبيعة المشروع و الطرق و الأساليب المتبعة في استخراج نتيجة الأعمال و الظروف المحيطة والهدف من تحليل نسب الربحية. (آل شبيب، 2006: 76)بمعنى ان معدل دوران الموجودات يؤشر المقدرة الكلية للوحدة الأقتصادية في توليد المبيعات من الموجودات المتاحة للتشغيل ، وأن النسبة المعيارية هي1.5 مرة ويمكن حسابها وفق المعادلة الأتية :(العامري، 2013: 86)

معدل دوران اجمالي الموجودات=صافي اقساط التامين /اجمالي الموجودات=مره

2. **معدل العائد على الأستثمار:** وتقيس الكفاءة الكلية للادارة في تحقيق الأرباح من اجمالي أستثماراتها بالموجودات ،و ان ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسة الأدارة الأستثمارية والتشغيلية ، وتبحث الشركات دائماً عن الزيادة في عوائد الأستثمار لأنه مقياس الربحية كافة الأستثمارات القيرة ولطويلة الأجل ، وان الدى المقبول لهذه النسبة هو 8%(المسعودي،2015: 57)

ويمكن حساب معدل العائد على الستثمار وفق المعادلة الأتية:(حمودة،1998: 13)

معدل العائد على الأستثمار= صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / متوسط قيم الأستثمارات%

رابعاً : أهمية التحليل المالي في أتخاذ القرارات

يُعد التحليل المالي للقوائم المالية هو الرامي ألأساسي إلى صحة الوضع المالي والتحقيق الأمثل للموارد المالية الذي يجعل المؤسسة مطمئنة في بيئتها وهذا لضمان الاستمرارية والقدرة على تنفيذ إستراتيجيتها، كما يضمن سلامة القرارت المالية والمضي بعملية ألأستثمار.(عبد الغفار ،2000 : 283) وتعد البيانات المحاسبية ضعيفة الدلالة لا تكفي وحدها لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، بحيث لا تعكس بالضرورة كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسة، إلا إذا قمنا بتحليلها وتفسيرها بقصد التأكد من تطابق

النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة. ومن الطبيعي فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل، وهذه الاختيارات تستند أساسا على التشخيص المالي الذي يدرس الوضع كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يوميا من الجانب المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، ويمكن تصنيفها الى مجالات أساسية التالية وهي: (عشوش،2017: 260)

1- **استثمار الموارد .**
2- **ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد .**
3- **تمويل الموارد المالية** ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ومهما كانت أحجام هذه النشاطات، ومهما كان الشكل القانوني للمؤسسة فإن وظيفة الإدارة في هذه المؤسسات هي التخطيط الاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترجاع جميع الموارد المستخدمة، وتحقيق مردودية مقبولة على هذه الموارد، وهذا بطبيعة الحال يعتمد أساسا على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات التالية وهي : (محمد وأخرون ،2005 : 28)

أ- اختيارات الاستثمارات.

ب- توجيه عمليات النشاط الاقتصادي عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة.

ج- تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف المستخدم، وخاصة تعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر إقراض خارجية.

إن التوصل إلى القرارات الناجحة يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيم، وكذلك يعتبر التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في طرق وأدوات تحليلية مناسبة، وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التشخيص المالي يجب أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة .

المبحث الخامس: العملي (المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل المالي)

تهدف هذه المؤشرات بتشخيص كفاءة شركة التأمين الوطنية في أستخدام الموجودات والموارد المتاحة لديها وبالتالي تساعد في كشف الضعف (أو تدني الكفاءة في أستخدام الموارد) و اهميتها على قرارات الشركة الخاصة بأنشطتها ومن هذه المؤشرات :

1- **تحليل مؤشرات السيولة** :يهدف تحليل السيولة إلى التحقق من إمكانية سداد شركة التامين الوطنية لالتزاماتها تجاه الآخرين في تاريخ استحقاقها بدون تعرضها إلى مخاطر عدم القدرة على السداد ، من أهم هذه النسب هي :-

1-1: نسبة السيولة النقدية:- وتحتسب هذه النسبة بقسمة الأحتياطيات الفنية الى الموجودات المتداولة ،والحد النمطي المقبول لهذه النسبة على أن لاتزيد عن 100% والجدول رقم (1) يوضح تفاصيل المؤشر الخاصة به ونتائج تحليله.

جدول رقم (1) مؤشر السيولة النقدية لشركة التامين الوطنية للفترة(2012-2018)

السنة	الأحتياطيات الفنية	الموجودات المتداولة	نسبة السيولة
2012	89282543	203417078	%44
2013	120727371	238977426	%51
2014	131434066	268746397	%49
2015	116270516	261328200	%44
2016	119227985	277022796	%43
2017	111087672	280910163	%40
2018	97750039	268554062	%36

المصدر: من أعداد الباحثة بالأعتماد على الميزانية العمومية لعينة البحث .

يتبين من الجدول أعلاه أن مؤشر السيولة النقدية لشركة التأمين الوطنية للفتره (2012 – 2018) يتراوح بين أعلى نسبة مئوية والبالغة 51%لسنة 2013 وذلك لأرتفاع حجم الأحتياطيات الفنية والبالغة (120727371) الف دينارمقارنةً بالموجودات المتداولة والبالغة 238977426 الف دينار،بينما كانت أقل نسبة سيولة وصلت لها شركة التأمين الوطنية لفتره الدراسة(36%) لسنة 2018وذلك لأنخفاض حجم الأحتياطيات الفنية والبالغة (97750039) الف دينارعلى الرغم من أرتفاع حجم الموجودات المتداولة والتي بلغت (268554062) الف دينار، وأن أنخفاض هذه النسب استمر من سنة 2014 لغاية 2018 على الرغم من ارتفاع حجم الأحتياطيات الفنية للسنوات (2014 ، 2015، 2016) الا أن قابل ذلك ارتفاع في حجم الموجودات المتداولة الأمرالذي أدى الى عدم توفير االسيولة النقدية الكافية لمواجهة التزاماتها والذي يعود ذلك لأحتياطيات الفنية الكافية لرفع من السيولة النقدية لدى الشركة .

2-1 : مؤشر التداول:- يحتسب هذا المؤشر بقسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة لكل سنة من سنوات الدراسة ،والقيمة المقبولة لهذا المؤشر (1:2)، والجدول رقم (2) يوضح تفاصيل المؤشر ونتائج التحليل الخاصة به.

جدول رقم (2) مؤشر التداول لشركة التأمين الوطنية للفترة (2012-2018)

السنة	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة	نسبة التداول
2012	203417078	34921487	%58
2013	238977426	32052716	%75
2014	268746397	44109711	%61
2015	261328200	45370179	%58
2016	277022796	57730756	%48
2017	280910163	67226881	%41
2018	268554062	65616609	%41

المصدر من اعداد الباحثة بالأعتماد على الميزانية العامة للشركة عينة البحث.

يتبين الجدول أعلاه نسبة التداول لدى شركة التأمين الوطنية وللمدة من 2012- 2018، ونلاحظ من خلاله ان اعلى نسبة كانت في سنة 2013 إذ بلغت نسبة التداول 75 %وهذه اعلى نسبة لشركة التامين الوطنية للمدة المدروسة, نظراً لأرتفاع حجم الموجودات المتداولة والتي بلغت لتلك السنة(238977426)الف دينار مقارنة بالمطلوبات المتداولة والتي بلغت(32052716)الف دينار , اما اقل نسبة كانت في سنة 2018 حيث بلغت نسبة التداول 41% وهذه اقل نسبة لشركة التأمين الوطنية للمدة المدروسة, إذ بلغت الموجودات المتداولة لتلك السنة (268554062)الف دينار, والمطلوبات المتداولة(65616609) الف دينار,حيث لوحظ أن هذا الأنخفاظ قد أستمر من سنة 2014 بدأت نسبة التداول بالأنخفاض تدريجياً على الرغم من أرتفاع حجم الموجودات المتداولة ألا أن بالمقابل كان حجم المطلوبات المتداولة مرتفع أيضاً والسبب في ذلك يعود الى ضعف الشركة في تسديد التزاماتها .

2- تحليل مؤشرات النشاط:- تتعلق هذه المؤشرات بتشخيص الكفاءة التشغيلية لشركة التأمين الوطنية .وأدناه المؤشرات ونتائج التحليل الخاصة بها لسنوات التقييم حيث تلك المؤشرات تبين الكفاءة التشغيلية والتي تستخدم بها شركة التأمين الوطنية الموجودات أو الموارد المتاحة لديها وبالتالي تساعد في كشف الضعف أوتدني الكفاءة في أستخدام الموارد في عمليات الشركة.

2-1 معدل دوران المدينون : ويمثل دوران المدينون في عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنة وأدناه جدول رقم (3) تفاصيل المؤشر ونتائج التحليل الخاصة به للشركة عينة البحث .

الجدول رقم (3) يوضح معدل الدوران المدينون لشركة التامين الوطنية للمدة (2012- 2018)

السنة	صافي المبيعات	رصيد المدينون	معدل دوران المدينون(مره)
2012	66356790	37467190571	1,77مرة
2013	90726406	51095731178	1,77مرة
2014	81968657	48144471818	1,70مرة
2015	60138480	45011051994	1,33مرة
2016	68403104	51315440223	1,33مرة
2017	49221042	69362929532	0,70مرة
2018	41149491	68320269403	0,60مرة

المصدر من أعداد الباحثة بالأعتماد على البيانات المالية والحسابات الختامية للشركة عينة البحث.

من الجدول أعلاه يتبين أن معدل دوران المدينون لشركة التأمين الوطنية تتراوح وبين اعلى معدل (1,77)مرة لسنتي 2012 و2013،وبين أدنى معدل (0,60)مرة لسنة 2018ويلاحظ من ذلك أن الشركة في تدني في تحصيل الديون والسبب يعود الى سياسة الأئتمانية التي تتبعها الشركة .

2-2 معدل فترة التحصيل : ويشير الى عدد الأيام اللازمة لتحويل الحسابات المدينة الى نقد ، والجدول رقم (4) أدناه يوضح تفاصيل المؤشر ونتائج التحليل الخاصه به للشركة عينة البحث .

الجدول رقم(4) يبين معدل فترة التحصيل لشركة التأمين الوطنية للمدة (2012-2018)يوم

السنة	360يوم	معدل دوران المدينون	معدل فترة التحصيل
2012	360	1,77 مرة	203يوم
2013	360	1,77مرة	203يوم
2014	360	1,70مرة	211يوم
2015	360	1,33مرة	270يوم
2016	360	1,33مرة	270يوم
2017	360	0,70مرة	514يوم
2018	360	0,60مرة	600يوم

المصدر :من أعداد الباحثة بألأعتماد على بيانات الشركة عينة البحث .

من الجدول أعلاه يتبين ان معدل فترة التحصيل للحسابات المدينة تتراوح بين أدنى معدل في سنة 2012،2013 (203) يوم ، واعلى معدل في سنة 2018 (600) يوم ، حيث يدل أرتفاع المعدل خلال سنة 2018 الى أتباع شركة التامين الوطنية للسياسة الأئتمانية المتساهلة في تحصيل ديونها أذ أن طول مدة التحصيل يخفض السيولة ويؤثر على قدرة الشركة في تسديد التزاماتها القصيرة الاجل .

2-3: معدل دوران الموجودات الثابتة : يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة شركة التامين في عملية إدارة موجوداتها الثابتة وأن معيار القياس للمؤشر =1,5 مرة

الجدول رقم (5) يبين معدل دوران الموجودات الثابتة لشركة التأمين الوطنية للفترة (2012 – 2018)مرة

السنة	صافي أقساط التأمين	الموجودات الثابتة	معدل دوران الموجودات الثابتة(مرة)
2012	66356790	34939	1,8مرة
2013	90726406	31251	2,9مرة
2014	81968657	34899	2,3مرة
2015	60138480	28196	2,1مرة
2016	68403104	27203	2,5مرة
2017	49221042	25066	1,9مرة
2018	41149491	28416	1,4مرة

المصدر: من أعداد الباحثة بألأعتماد على البيانات المالية والحسابات الختامية للشركة عينة البحث.

من الجدول أدناه تبين ان معدل دوران الموجودات الثابتة لشركة التأمين الوطنية لفترة الدراسة تتراوح بين أعلى معدل (2,9)مرة لسنة 2013والتي كان حجم صافي أقساط التأمين مرتفعاً والتي بلغت(90726406) الف دينار وأنخفاض في الموجودات الثابتة والبالغة(31251572)لف دينار مقارنة عن باقي السنوات ،حيث يلاحظ أنخفاض في المعدل تدريجياً للسنوات (2018،2016،2017،2015،2014) وكانت سنة 2018أدنى نسبة وصل اليها معدل دوران الموجودات الثابتة حيث بلغت (1,4مرة) مما يشير ذلك ان شركة الشركة في تدني في أستخدام موجوداتها الثابتة بشكل فعال وأن منتوجاتها(مبيعات)لا تتناسب مع حجم الأستثمار في الموجودات الثابتة .

3- **مؤشرات الربحية:**تقيس مؤشرات الربحية مقدرة الشركة على توليد الأرباح التي تتمثل مقياس كفاءة سياسات أدارة الشركة الأستثمارية والتشغيلية والتمويلية والقرارات المتخذة ووالمتعلقة بهذه السياسات ومن أهم المؤشرات المعتمدة لأغراض الدراسة :-

3-1 :معدل دوران أجمالي الموجودات:- وتقيس هذا المؤشر مدى أستغلال الشركة للموجودات المتاحة لها، وأن النسبة المعيارية له 1.5مرة ويوضح الجدول رقم (6) تفاصيل المؤشر ونتائجه .

جدول رقم(6) معدل دوران أجمالي الموجودات لشركة التأمين الوطنية للفترة(2012-2018)(مرة)

السنة	صافي ألمبيعات	أجمالي الموجودات	معدل دوران أجمالي الموجودات(مرة)
2012	66356790	203452017	0,33مرة
2013	90726406	239008678	0,38مرة
2014	81968657	268781296	0,30مرة
2015	60138480	261356397	0,23مرة
2016	68403104	277050000	0,25مرة
2017	49221042	280935230	0,18مرة
2018	41149491	268582478	0,15مرة

الجدول من اعداد الباحثة بألأعتماد على البيانات المالية والحسابات الختامية للشركة عينة البحث.

يتبين من الجدول أعلاه أن معدل دوران أجمالي الموجدات لشركة التأمين الوطنية تراوح بين أعلى معدل (0,38)مرة لسنة 2013 وادنى معدل (0,15)مرة لسنة 2018 ،ويشير ذلك الى أن الشركة في تدني في انتاج مبيعات حيث أن مبيعاتها لاتتناسب مع حجم الأستثمار في أجمالي موجودات الشركة .

3-2:معدل العائد على الأستثمار(ROI): تعطي هذه النسبة مؤشراً عن مدى مساهمة الموجودات التي تملكها الشركة في تكوين الأرباح وتبين الكفاءة الكلية لأدارة شركة التامين الوطنية في تحقيقها للارباح من مجمل استثماراتها في الموجودات وأن المدى المقبول لهذا المؤشر هو8% ويبن الجدول رقم (8) تفاصيل المؤشر ونتائج التحليل الخاصة به .

الجدول رقم (8) يبين معدل العائد على الأستثمار لشركة التامين الوطنية للمدة (2012-2018)%

السنوات	صافي الربح	مجموع الموجودات	معدل العائ على الأستثمار%
2012	12767668	203452017	%6,27
2013	14845609	239008678	%6,21
2014	15204091	268781296	%5,65
2015	15960971	261356397	%6,10
2016	18556633	277050000	% 7
2017	18127332	280935230	%6,45
2018	15454795	268582478	%5,75

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على الكشوفات المالية والتقارير السنوية للشركة عينة البحث .

ويتبين من الجدول أعلاه ان معدل العائد على الاستثمار لشركة التأمين الوطنية كنسبة مئوية تتراوح بين أدنى معدل (5,65 %) لسنة 2014 ، وأعلى معدل (7%) لسنة 2016 ويعود سبب ذلك إلى أنخفاض حجم الموجودات مقارنة مع باقي سنوات الدراسة،

وقد أنخفضت في سنوات (2017،2018) وذلك لأرتفاع حجم الموجودات ،وبما أن معدل العائد على الاستثمار يعتبر من مؤشرات الربحية فيفسر ذلك الى أن الشركة جيدة في تحليل البيانات المالية وأتخاذ القرارات الخاصة بنشاط الاستثمار مما يعني كفاءة السياسات التي تنتهجها الإدارة ، إلا أن درجة استخدامها منخفضة.

المبحث السادس / الأستنتاجات والتوصيات

الفرع الاول : الأستنتاجات

1- أن نجاح أستخدام المؤشرات المالية للتحليل المالي في شركة التأمين الوطنية يعتمد على المهارات والخبرات وذلك للأستفادة من كل الموارد الموجودة لتطوير من وضع الشركة المالي.

2- مؤشرات النشاط تكشف تدني الكفاءة التشغيلية في أستخدام مواردها في عمليات الشركة والذي فسرته مؤشرات النشاط (معدل دوران المدينون ، معدل فترة التحصيل ، ومعدل دوران الموجودات الثابتة) من خلال ملاحظة مايلي :-

1. تدني الشركة في أستخدام موجوداتها الثابتة بشكل فعال وأن منتوجاتها(مبيعات)لا تتناسب مع حجم الأستثمار في الموجودات الثابتة ،ألأمر الذي أوضح عدم وجود تناسق وأرتباط بين معدل أجمالي الموجودات الثابتة وحجم الإستثمار الأمر الذي سيؤثر على الربحية بشكل كبير من خلال عدم الاستفادة من تلك الأصول الثابتة وبهذه الوضعية تلزم إدارة الشركة إما القيام بأستغلال كل أصولها الثابتة أو بيع جزء منها .
2. أتباع شركة التامين الوطنية السياسة الأئتمانية المتساهلة في تحصيل ديونها أذ أن طول مدة التحصيل يخفض السيولة ويؤثر على قدرة الشركة في تسديد التزاماتها القصيرة الاجل .
3. أن معدل دوران إجمالي الموجودات لشركة التأمين الوطنية كانت على المستوى العام خلال فترة الدراسة منخفظة الأمر الذي يدل على ان الشركة لا تنتج حجم مبيعات كافية بالمقارنة مع حجم ألأستثمار هي اجمالي الموجودات .

3- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة في إتخاذ القرارات ، حيث أنه يساعد المشخص المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة و الكشف عن سياستها و الظروف التي تمر بها.

4- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها و نقاط القوة لتعزيزها .

الفرع الثاني : التوصيات

1) أعادة النظر في السياسات ألأئتمانية وسياسات تحصيل حساب المدينون الخاصة بشركة التأمين الوطنية بسبب وجود تعثر في عملية تحصيل الديون .

2) ضرورة ألأهتمام بمؤشرات السيولة وأعادة النظر بقيمة ألأحتياطيات الفنية لرفع من مؤشر السيولة النقدية .

3) الاعتماد على التحليل المالي كونه يعد وسيلة فعالة وأداة الاتخاذ القرارات وترشيدها يساعد المحلل المالي على تشخيص الوضع المالي لشركة التأمين الوطنية .

4) عمل دراسة وتحليل في زيادة سيولة الشركة لمواجهة التزاماتها المالية في ألأجل المتوسط والطويل .

5) على شركة التأمين الوطنية بذل أهتمام بمؤشرات النشاط كونها تبين الكفاءة التشغيلية والتي تستخدم بها شركة التأمين الوطنية الموجودات أو الموارد المتاحة لديها وبالتالي تساعد في كشف الضعف أوتدني الكفاءة في أستخدام الموارد في عمليات الشركة.

6) أن يكون قرار شركة التامين الوطنية يستند إلى دراسة وتحليل الوضع المالي والمخاطر التي تتعرض لها ، وعدم الاعتماد بشكل أساسي على النتائج التي تظهرها البيانات المالية .

7) اعتماد المشخص المالي بمهامه في أحسن الظروف على وجود تقنيات تساعده في اتخاذ القرارات و من بينها تقنية المؤشرات المالية التي من شأنها تساعد المشخص المالي للوصول الى الهدف المنشود وأتخاذ القرار الرشيد.

المصادر

1) الكتب

1. آل شبيب، دريد، **"مبادئ الادارة المالية "**،الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر و التوزيع،عمان ، الاردن، 2006م.
2. بالعجوز ،حسين ،**" المدخل لنظرية القرار"** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 .
3. الحناوي مصطفلى محمد، وآخرون،" **الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر"**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2005م.
4. الحيالي، وليد ناجي و بطمة، محمد عثمان، **"التحليل المالي"**،دار حنين ، الطبعة الاولى ، عمان الاردن،1996م
5. الدهراوي، كمال الدين،" **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار"**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2006م.
6. ذيب ، سوزان سمير، ونور،محمد أبراهيم، وشقيري ، نوري موسى، وسعاده، عبدالله يوسف، **"إدارة الائتمان"**، دار الفكر الطبعة ألأولى، عمان ، 2012م.
7. شيحة ، خميسي ،" **التسيير المالي للمؤسسة"** ، دار هومة، الجزائر،2010م.
8. العامري، محمد علي ابراهيم، **"الادارة المالية الحديثة"** ، طبعة الاولى ، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2013م.
9. عبد الغفار، حنفي ،وقرياقص، رسمية ، "أسواق المال بنوك تجارية أسواق الأوراق المالية"، شركات التأمين الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000م .
10. العلاق، بشير، **"الادارة الحديثة نظريات ومفاهيم"** ،مكتبة اليازوري، عمان ، الاردن، 2008م.
11. عوايدي، عمار،**"نظرية القرار الأدارية بين علم الإدارة و القانون الإداري"**، دار وائل للنشر،عمان ، 01999
12. كنعان ،نواف، **"اتخاذ القرارت الإدارية"** ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن، 2009م.
13. مطر، محمد، **"الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"** ، دار وائل للنشر، عمان،2003م.
14. محمد، منير شاكر، وأسماعيل، إسماعيل ، ونور،عبد الناصر،**"التحليل المالي : مدخل صناعة القرارات "**،الطبعة الثانية ، ، عمان : دار وائل للنشر ، 2005م .

2) البحوث والدراسات

15. ابو زيد ،محمد المبروك ،**"التحليل المالي- شركات واسواق مالية"** ،الطبعة الثانيه،السعودية، الرياض ،دار المريخ للنشر 2009م .
16. سبسبي، مصطفى يوسف،**" دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات"**،دراسة ميدانية في عدد من شركات القطاع الخاص،رسالة مقدمة لنيل الماجستير في المحاسبة،2011م.
17. الشوابكة، عدنان عواد،**" دور نظم و تكنلوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الادارية"**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،2012م.
18. عباس ،ظافر محمد ،**"دور التحليل المالي للقوائم المالية في الرقابة وتقويم ألأداء"**، دراسة تطبيقية في شركة بغداد للتجارة وتسويق المواد الغذائية (ش/خ)بغداد،بحث مقدم الى مجلس ألأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونين كجزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية،2006م.
19. عبد الكريم ، سعاد ، **دور التشخيص المالي على الوضعية المالية ،للمؤسسات ألأقتصادية** ، دراسة ميدانية للمؤسسة والي عبد الرحمان للأشغال العمومية (الطرق والبناء والري) SARLEOAT -PRHB مدينة المسيلة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر الأكاديمي في علوم التسيير تخصص: الإدارة المالية للمؤسسات ،2016-2017م.
20. عدوم ، أمال ، **التشخيص المالي ودوره في ترشيد قرارات منح ألأئتمان** ، - دراسة حالة على مستوى البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة أم البواقي ،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ألأكاديمي في علوم التسيير ،2014-2015 م.
21. عشوش، محمد الحافظ ،**" دور التشخيص المالي في أتخاذ القرار ألأستثماري"**، إطروحة دكتوراه ،مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم ألأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير ، جامعة محمد خضير، بسكرة ،(2016- 2017) م.
22. الكحلوت ، خالد محمود ، **"مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد قرارات ألأستثمار"** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل ،كلية التجارة بالجامعة ألأسلامية ، غزة ،2005م .
23. المسعودي، عامر رشيد ، **"تحليل مؤشرات النشاط والربحية لتقييم آداء شركة التأمين الوطنية والعراقية"** بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية لنيل شهادة الدبلوم العالي ، تأمين ،2015 م.

3) المصادر ألأجنبية

1) Richard G. Myrtly W .& Jackm , " Financial Accounting Thery and Analysis Text Reading and Cases, 1st ed, John WILEY & sons , 2008 .
2) John L.pierce and others, "Leadership process .Singapore , 2005.
3) Kieso, Donald Paul Kimmet , Jerry Weygandt ," Financial Accounting , wiley & sons , USA, 2000 .